خطاب الوحدة

نقد وتقويم

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠ م

مكتب الشيخ حسن الصفار
القطيف ـ المنطقة الشرقية
المملكة العربية السعودية

حسن بن موسى الصفار

خطاب الوحدة

نقد وتقويم



الحمد لله رب العالمين .. اللهم صلِّ على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد.

مقدمة

تلقيت دعوة كريمة من كلية الدراسات الإسلامية بجامعة قطر وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمؤسسة قطر للتربية والعلوم للمشاركة في مؤتمر يعقد في الدوحة بتاريخ ١٢-١٣/ ٥/ ١٤٣١هـ الموافق ٢٥-٢٦/ ٤/ ٢٠١٠م تحت عنوان (**الاجتهاد في الخطاب الإسلامي ـ نحو خطاب إنساني متجدد**). واقترحت الجهة المنظمة للمؤتمر أن تكون مشاركتي بورقة حول (**التجديد في خطاب الوحدة**).

فكانت هذه الورقة المتواضعة التي ألقيتها في الجلسة الثالثة للمؤتمر. ودارت حولها بعض المداخلات والنقاشات الثرية أثناء الجلسة.

ومن ميزات هذا المؤتمر أن المشاركين فيه عدد محدود من العلماء والباحثين، في طليعتهم العلامة الدكتور الشيخ يوسف القرضاوي، دون حضور رسمي أو شعبي أو إعلامي، مما أتاح الفرصة لمناقشات

صريحة جادّة.

وكان للقاءات الجانبية على هامش المؤتمر فوائد كبيرة لا تقل عن فوائد البحوث والنقاشات ضمن جلسات المؤتمر.

إن الحاجة ماسة للمؤتمرات واللقاءات التي تحقق التواصل العلمي والاجتماعي بين الجهات والشخصيات المهمومة بقضايا الأمة، من أجل بلورة الأفكار والمشاريع، ودفع ساحة الأمة نحو التنمية ومواجهة التحديات، وتحصينها من اتجاهات التعصب والتطرف والشقاق.

وبين يدي القراء الكرام الورقة التي قدمتها للمؤتمر أرجو أن يكون في نشرها تعميم للفائدة، وإشراك للقراء في مناقشة ما تضمنته من أفكار.

والله ولي التوفيق.

حسن بن موسى الصفار

١٥/ ٤/ ١٤٣١هـ

خطاب الوحدة نقد وتقويم

يواجه خطاب الوحدة المعاصر في ساحة الأمة عددًا من التحديات الخطيرة، من أبرزها ما يلي:

أولاً: تداعيات واقع الانقسام، وسياسات التمييز، ومعارك الخلافات، وعواصف الفتن.

ذلك أن واقع النظام السياسي والاجتماعي في معظم أوطاننا الإسلامية، لا ينعم أبناؤه بالعدل والمساواة، كما هو مقتضى تشريعات الإسلام، ومؤدى مفهوم المواطنة، ومواثيق حقوق الإنسان.

فهناك تمييز بين المواطنين في الحقوق، وفرص المشاركة في السلطة والثروة، بسبب اختلاف انتماءاتهم العرقية القومية، والدينية المذهبية، أدّى إلى تفجّر حروب دامية في عدد من البلدان الإسلامية، كما حصل في جنوب السودان، وفي دارفور غرب السودان، وشمال العراق، وشرق تركيا.

وتشكو بعض الأقليات المذهبية، سنيّة في وسط شيعي، أو شيعية في وسط سني، من سياسات تمييز، تصنع أرضية للفتنة والانقسام، وتنتج حالات من النزاع والاضطراب.

إن إفرازات هذا الخلل في أكثر من موقع تضعف مصداقية خطاب الوحدة في ساحة جمهور الأمة، ويتحول في أنظار المكتوين بنار التمييز والحرمان إلى مجرد عنوان فضفاض، وشعارات براقّة.

ثانياً: الانتشار الواسع لخطاب التعبئة والشحن الطائفي، حيث لم يعد مجرد خطبة في مسجد أو حسينية، ولا مجرد كتاب مطبوع، بل أصبح إعلامًا عابرًا للقارات، عبر شاشات القنوات الفضائية، ومواقع الشبكة العنكبوتية، وخدمات الهواتف النقالة.

ويتنافس منتجو إعلام الشحن الطائفي في تأجيج المشاعر، وإثارة الضغائن والأحقاد، لكسب المساحة الأوسع من جمهور المشاهدين والمتلقين، بالتنقيب عن حوادث الصراع المذهبي في عمق التاريخ، والتفتيش عن مواقع الإساءة في كتب التراث القديم، وتضخيم ما قد يحصل من احتكاك هنا وهناك، بل واختلاق ما لم يحصل.

لقد أصبح هذا الخطاب الطائفي هو الصوت الأعلى والأرفع، لدغدغته المشاعر والأحاسيس، واتكائه على

وقائع الفتن والإثارات المتجددة. وتمكّن من محاصرة خطاب الوحدة والتعايش، وإحاطته بالكثير من الهواجس وعلامات الاستفهام، في معظم أوساط جماهير الأمة، بل امتدّ تأثير الخطاب الطائفي وتسلل إلى نفوس بعض روَّاد خطاب الوحدة، وقادة الوسطية والاعتدال في الأمة، تحت مبرر الاعتراض وردّ الفعل لمواقف طائفية من الطرف الآخر.

وهذا من أشد ما يؤسف له، حيث يشكل انتكاسة مؤذية لجهود الوحدة والتقارب، ويقدم أفضل هدية ومكسب لدعاة الفتنة والانقسام.

ثالثاً: ضعف استجابة خطاب الوحدة لدواعي التجديد والتطوير، فمعظمه يعاني من السكونية والجمود في المضامين التي يتبناها، والأساليب التي يستخدمها، وفي مستوى الفاعلية، وإمكانات التأثير.

وتسعى هذه الورقة المتواضعة إلى إلفات النظر إلى ضرورة التجديد والتطوير في خطاب الوحدة، عبر إثارة عدد من الملاحظات والمداخلات.



نحو مؤسسات أهلية

إن خطاب الوحدة يعاني قصورًا كبيرًا في جانبيّ الكمّ والكيف، ففي مقابل مئات المؤسسات والمنابر الإعلامية والثقافية المنتجة للشحن الطائفي، والمروجة لاتجاهات التعصب المذهبي، لا تكاد تجد سوى عدد محدود من المؤسسات المهتمة بالخطاب والشأن الوحدوي.

ومن بين عشرات الآلاف من علماء الدين والمنتسبين للحالة الدينية من الخطباء والدعاة، قد لا نجد منهم إلا عشرات الأفراد ممن يحملون همّ نشر خطاب الوحدة، ومواجهة ثقافة الخلاف والشقاق.

ولو رصدنا حركة الكتاب ونشر المقالات، لوجدنا أن مؤشر إنتاج وانتشار الكتابات الطائفية المذهبية هو الأعلى، قياسًا إلى النسبة المنخفضة من الكتابات الداعية إلى الوحدة والتآلف.

إن الحاجة ماسّة إلى وجود مؤسسات أهلية، تُعنى بنشر ثقافة الوحدة والتسامح، وتقود مبادرات لإطفاء الحرائق وتشجيع الحوار

بين مختلف الأطراف، خدمة للاستقرار والسلم الاجتماعي.

إننا نجد في المجتمعات المتقدمة آلاف المؤسسات الأهلية ذات الاهتمام بقضايا العلاقات الاجتماعية، بينما نفتقد مثل ذلك في مجتمعاتنا.

لقد تأسست قبل أكثر من نصف قرن (دار التقريب بين المذاهب الإسلامية) في القاهرة، بجهد أهلي من قبل مرجعيات شيعية وسنيّة، وكانت تجربة رائدة، تجاوب معها العلماء المصلحون من مختلف المذاهب، وأصدرت مجلة رائعة تحت عنوان (رسالة الإسلام)، صدر منها ستون عددًا، من سنة ١٣٦٨هـ إلى سنة ١٣٩٢هـ، وكانت منبرًا جامعًا لعلماء ومفكري الأمة، المبشّرين بثقافة الوحدة والحوار، والداعين إلى التواصل والتقارب. لكن هذه المؤسسة (دار التقريب) لم تستطع الصمود أمام تقلبات السياسة، ولم يتوفر لها الدعم والحماية الشعبية الكافية، فتوقف نشاطها، وشلّت حركتها.

وكان مؤملاً أن تُستنسخ تجربتها وتتطور في بلدان أخرى، لكن ذلك لم يحصل طوال عقدين من الزمن، إلى أن تأسس المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لقد تفجرت أمام أعيننا في هذه العقود صراعات قومية عنيفة في العالم الإسلامي، بين القوميات الإسلامية، وأبرزها: المشكلة الكردية في العراق وتركيا وإيران، وتطورت إلى نزاع دموي، قتل فيه

عشرات الألوف، وشرّد مئات الألوف، واستخدمت فيه حتى الأسلحة الكيماوية، كما حدث في حلبجة العراقية عام ١٩٨٨م، حيث أُبيد خمسة آلاف من المواطنين الأكراد، من الرجال والنساء والأطفال.

وكم كان مخجلاً أن يأخذ العلماء والمفكرون والواعون من الأمة موقف التفرج على أحداث هذا الصراع، أو الاكتفاء بالإدانة على المستوى الفردي، دون أن تتأسس في الأمة - على سعة رقعتها- مؤسسة أهلية واحدة تدعو للتعايش بين القوميات الإسلامية، واحترام حقوق وخصوصيات أبنائها في إطار الإسلام، وضمن قيم العدل والمساواة.

وكذلك الحال في الصراعات المذهبية الطائفية، التي برع السياسيون في إثارتها واستغلالها، وتجاوب معهم ذوو العقليات الساذجة من الزعامات المذهبية، فصدرت فتاوى التكفير وكتب التحريض على الكراهية، بل تكونت ميليشيات طائفية للتصفيات المتبادلة، كما حصل في باكستان والعراق، ووصل الأمر إلى الاعتداء المتبادل على المساجد والأماكن المقدسة والتجمعات الدينية.. يحصل كل هذا، مع فراغ ساحة الأمة من أيِّ جهد أهلي مؤسَّسي للوقوف أمام هذه الفتن الخطيرة.

بينما تزخر ساحة المجتمعات الغربية في أمريكا وأوربا بالكثير من المؤسسات الأهلية التي تعنى بنشر ثقافة السلم والسلام، وتتصدى لمواجهة النزاعات والصراعات، بمبادرات التفاوض والحوار، على

المستوى العالمي، ومن بينها مثلاً: (معهد كارينجي للسلام الدولي)، وهو مؤسسة أبحاث مرموقة في واشنطن، تأسس منذ قرن من الزمان، سنة ١٩١٠م على يد (اندرو كارينجي) أحد أهم روَّاد الصناعة في تلك الحقبة، والذي جنى ثروة كبيرة في صناعة الفولاذ، ثم قرر تكريسها لتحقيق الأهداف التي شعر بأنه لا يصح الاعتماد فيها بشكل مطلق على الحكومات، بل يجب أن تسهم في خدمتها المنظمات الخاصة، وأحدها قضية نشر السلام في العالم.

فأين دور علمائنا وأثريائنا ومجتمعاتنا في مجال تأسيس المؤسسات الأهلية التي تعمل لتوحيد صفوف الأمة، وإطفاء فتن النزاع والتفرقة؟

قدرات التأثير

من ناحية أخرى، فإن الخطاب الطائفي يتحدث بنبرة أعلى، وثقة أقوى، بينما يتسم معظم الخطاب الوحدوي بدرجة كبيرة من الخجل والحياء.

ولعل من أهم ما يجب الوقوف عنده على صعيد المقارنة بين مستوى أداء الخطابين، ما يمتلكه الخطاب الطائفي من قدرة على التأثير في الجمهور، وإثارة مشاعره وعواطفه، ودفعه إلى أتون الفتن ومعارك الصراع، بينما يكاد يقتصر التفاعل مع الخطاب الوحدوي على مستوى نخبوي محدود، مما يستدعي البحث في بنية الخطاب الوحدوي، وأساليب تخاطبه مع جماهير الأمة، ومدى قدرته على إثارة العواطف الايجابية، والمشاعر البناءة، في أعماق نفوس أبناء الأمة، لصالح اتجاهات الوحدة، ومواقف السلم والوئام.

وقد تساءل الباحث الشيخ حيدر حب الله حول هذه المفارقة، قائلاً: لماذا تنجح أصوات الاختلاف والتناحر الداخلي في إلهاب

المجتمع برمّته ضمن فترة قصيرة، فيما تحتاج أصوات التقريب إلى عمر مديد لكي تنجح في تحقيق خطوة واحدة فقط؟

وكانت إجابته: إن أحد الأسباب الرئيسة لذلك امتلاك فريق الاختلاف امتدادًا تاريخيًّا كبيرًا، يمثل ذاكرة جماعية ضاربة في أعماق وعي الأفراد، سرعان ما تتهيّج هذه الذاكرة بمعاني وصور مليئة بالأحداث الملتهبة، ذات الطابع الانفعالي. أما فريق التقريب فلا يملك امتدادًا تاريخيًّا، ولا عمقًا استراتيجيًّا في الموروث، أو لا أقل الموروث المقروء. وإن كان خلف كثير من المقروء توجد إشارات عديدة تدعم هذا الفريق[١].

ورغم وجاهة السبب المذكور، مضافًا إليه انعكاس تداعيات الواقع غير السويّ الذي تعيشه الأمة، وما يفرزه من أحداث سياسية واجتماعية، تخدم الفرقة والخلاف، إلا أن ذلك لا ينفي قصور وتقصير دعاة الوحدة في إنتاج خطاب قادر على التأثير في جمهور الأمة، وإعداد مشروع قابل للاستجابة والتفاعل.

لقد كانت ذاكرة عرب الجزيرة العربية مليئة بمخزون من صور الحروب والغزوات فيما بينهم قبل الإسلام، وكانت حروبًا متجددة، تخلد مشاهدها، وتحيي ذكراها قصائد شعرائهم، حيث كان الفخر والاعتزاز بالانتصارات، والتذكير بهزائم الطرف الآخر، والتوعد

---

(١) حيدر حب الله. مسألة المنهج في الفكر الديني، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، (بيروت: دار الانتشار العربي)، ص٥٠.

بالثأر والانتقام، مادة رئيسة في الأدب الجاهلي.

لكن خطاب الرسالة الإسلامية عطّل مفاعيل تلك الذاكرة الجاهلية، وصنع للناس وعيًا جديدًا، ارتقى بهم من حضيض الشقاق والعداوة، إلى أوج الأخوة والألفة، وهي النعمة الإلهية التي امتنَّ الله بها على المسلمين، يقول تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً﴾ [سورة آل عمران: الآية١٠٣].

وأمامنا مثل معاصر، هو استجابة الشعوب الأوربية لدعوة التقارب والاتحاد، رغم أن ذاكرة آلام الاحتراب الداخلي فيما بينها لا تزال غضَّة طريّة، وآثار الدمار والقتل في الحربين العالميتين ـ مثلاً ـ لا تزال قائمة ماثلة.

فما هي خلفيات الوعي الوحدوي عند الأوربيين؟ وما هي مقومات التأثير والإقناع في خطابهم الوحدوي؟ ولماذا لم يصل بعد خطاب الوحدة لدينا إلى مستوى مماثل من القدرة على التأثير؟

وواضح أن قرارات الاتحاد الأوربي تمثل إرادة شعبية، وليست مجرد إرادة سياسية رسمية؛ لأن الحكومات التي أقرَّتها منتخبة من شعوبها، كما تمت مناقشتها أولاً في البرلمانات الممثلة للجمهور، وجرى الاستفتاء عليها في بعض تلك البلدان.

إنه لا بد من الجرأة في نقد خطابنا الوحدوي وتقويمه، من أجل الارتقاء به إلى مستوى التحدي، ولكي يؤدي دوره المطلوب في

ساحة الأمة.

وإذا كنا نطالب بنقد هذا الخطاب وتجديده، فإن ذلك لا يعني التنكر لدوره الايجابي، وأثره المهم في تاريخنا المعاصر، فقد حافظ هذا الخطاب على ديمومة هذا المفهوم والمبدأ الإسلامي، وإبقاء هذا التطلع والأمل حيًّا في وجدان وثقافة الأمة، وكان للخطاب الوحدوي وجهود التواصل والتقارب المبذولة، دور في الحد من اتجاهات التعصب والشقاق، والتقليل من الخسائر والأضرار.

قبول التعددية

يحرص الخطاب الوحدوي على إبراز مساحات الاتفاق بين المذاهب والمدارس الإسلامية، والتقليل من شأن الاختلافات، ويؤكد على كل ما يظهر التماثل والتوافق بينها على الصعيد العقدي والفقهي.

ولا شك أن هذا الطرح ينطلق من مبدأ صحيح، ويستند إلى حقيقة قائمة، فمساحات الاتفاق أوسع من مواقع الاختلاف.

كما أن هذا الطرح يهدف إلى مواجهة حالة التضخيم والتهويل التي تتبناها الجهات المذهبية المتشددة، والتي تجعل من تلك الاختلافات المحدودة وكأنها مباينة تامّة، تصيّر الأمة أمتين، وتظهر المذهب الآخر كدين آخر.

فقد صدر ـ مثلاً ـ قبل عقود من الزمن كتاب أخذ شهرة واسعة تحت عنوان (الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة) ليواجهه كتاب آخر تحت عنوان (الخطوط الطويلة للأسس التي قام

عليها دين السنة).

هذا التهويل والتضخيم لقضايا الاختلاف المذهبي هو ما دفع الخطاب الوحدوي للتأكيد على حالة التوافق والتماثل، والتقليل من شأن الاختلاف بين المذاهب الإسلامية.

لكن هناك محذورًا يجب التنبّه له، وهو ما قد يوحي به هذا الخطاب من تجريم الاختلاف واستعابته، بالسعي للتستر عليه وإخفائه ما أمكن. كما قد يستبطن هذا النهج الربط بين الوحدة والتوافق في القضايا الدينية عقدية أو فقهية.

إن هناك توجسًا غير خفي في بعض الأوساط المذهبية من مفهوم الوحدة والتقارب، لما قد يعنيانه من الدعوة إلى تنازل هذا الطرف أو ذاك عن بعض معتقداته وخصوصياته، وأنهما يعنيان إظهار الأمة بلون واحد وصبغة واحدة، في الفكر والسلوك، وذوبان المذاهب في بعضها.

والحقيقة أنه لا يمكن التنكر لوجود اختلافات رئيسة في قضايا عقدية وفقهية، بين المذاهب والمدارس الإسلامية، مع الاتفاق على أصول الإيمان وأركان الإسلام.

وهذا الاختلاف ليس جرمًا ولا عيبًا، بل هو نتاج طبيعي لإعمال حق الاجتهاد والنظر في النصوص الشرعية، التي قد تحتمل أكثر من وجه وتفسير.

وهو متفرع في معظمه عن اختلاف رجال العهد الإسلامي الأول،

من سلف الأمة، الذين تنتسب إليهم هذه المذاهب.

ومعلوم أن اختلاف الاجتهادات قد أنتج ثراءً في معارف الأمة، وعزّز حرية الرأي والفكر، وأفسح المجال لتعدد الخيارات في معالجة بعض المشاكل الفكرية والحياتية التي تواجه الأمة.

لكن ما عانت منه الأمة هو سوء التعامل والتعاطي مع الرأي الآخر، بين الأطراف المختلفة، بدءًا من رفض حقه في الوجود، وانتهاءً بإلغاء حياة من يقول به، أو تعطيل دوره وتهميشه، وتضييق الخناق عليه.

وكان لهذا الاستبداد الفكري ذرائع ومبررات، من أهمها دعوى الحفاظ على وحدة الصف واجتماع الكلمة، انطلاقاً من أن وجود الرأي الآخر يعني الفرقة والانشقاق.

ولا شك أن هذا الفهم للوحدة خطأ مرفوض، فالوحدة لا تستلزم إلغاء حرية الفكر، وشرعية الاجتهاد، ولا تعني فرض الرأي قسرًا على الناس؛ لأن ذلك مخالفة لطبيعة البشر القائمة على الاختلاف، ولطبيعة النص الديني كأيٍّ نص منقول، يقبل النقاش حول صحة نقله، فيما عدا النص القرآني القطعي الصدور، أو فهم المراد منه، مما يشمل النص القرآني ونصوص السنة الشريفة، وأقوال الأئمة والفقهاء.

كما أن فرض الرأي منافٍ لظواهر النصوص الدينية، التي تؤكد على كرامة الإنسان، واحترام حقه في التفكير والاختيار، والتعبير عن الرأي.

ونجد في سيرة سلف الأمة تنوع الآراء والاجتهادات العقدية

والفقهية فيما بينهم، فهي ظاهرة قديمة عريقة في تاريخ الأمة، وكان الأئمة والفقهاء يديرون خلافاتهم في ساحة البحث والنقاش عبر آليات البرهنة والاستدلال.

وتجاوز هذا الإطار إلى حال النزاع والصراع كان يتم في الغالب بفعل العامل السياسي والدوافع المصلحية.

وفي سيرة أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام خير نموذج ومثال، حيث لم يواجه آراء الخوارج العقدية والسياسية بالقمع والعنف، ولم يصادر شيئًا من حقوقهم المدنية بسببها، بل أعلن ضمانها لهم، ما لم يتجاوزوا حدود الرأي إلى إشهار السلاح وإثارة الفتنة.

جاء في تاريخ الطبري، عن كثير الحضرمي قال: قام علي في الناس يخطبهم ذات يوم، فقال رجل من جانب المسجد: لا حكم إلا لله. فقام آخر فقال مثل ذلك، ثم توالى عدة رجال يحكمون ـ أي يقولون: لا حكم إلا لله ـ..

فقال علي: الله أكبر، كلمة حق يلتمس بها باطل! أما إن لكم عندنا ثلاثاً ما صحبتمونا: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه، ولا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم مع أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تبدؤونا. ثم رجع إلى مكانه الذي كان فيه من خطبته[1].

---

(١) محمد بن جرير الطبري. تاريخ الطبري ج٤، الطبعة الخامسة ١٤٠٩هـ، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات)، ص٥٣. وأيضاً في السنن الكبرى للبيهقي (ج٨، ص١٨٤).

وفي تاريخ الطبري، عن عبدالملك بن أبي حرة الحنفي: أن عليًّا خرج ذات يوم يخطب، فإنه لفي خطبته إذ حكمت المحكمة في جوانب المسجد، فقال علي: الله أكبر، كلمة حق يراد بها باطل! إن سكتوا عممناهم، وإن تكلموا حججناهم، وإن خرجوا علينا قاتلناهم[١]. وبعد واقعة النهروان سمع بعض أصحاب الإمام شخصًا يقال له أبا العيزار الطائي وهو يجهر برأي الخوارج، فجاؤوا به للإمام علي، قائلين: إن هذا يرى رأي الخوارج، ونقلوا حديثه، فقال عليه السلام: ما أصنع به؟ قالوا: تقتله.

قال الإمام: أقتل من لا يخرج عليَّ؟!

قالوا: تحبسه.

قال: وليست له جناية، أحبسه عليها خلو سبيل الرجل[٢].

وكما لم يمارس أمير المؤمنين علي القمع السياسي تجاه مخالفيه، فإنه لم يمارس الإرهاب الفكري تجاههم أيضًا، فلم يكفّرهم أو يشكّك في دينهم.

ففي كنز العمال عن أبي البحتري، قال: «سئل علي عن أهل الجمل، قيل: أمشركون هم؟ قال: من الشرك فروا، قيل: أمنافقون هم؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً، قيل: فما هم؟ قال:

---

(١) تاريخ الطبري. ج٤ص٥٣.

(٢) الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد ج١٤، (بيروت:دار الكتب العلمية)، ص٣٦٦.

إخواننا بغوا علينا»[١].

وروى البيهقي، وابن عبد البر في جامع بيان العلم عن الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز أنه قال: «ما يسرني أن أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا، لأنهم لو لم يختلفوا لم يكن لنا رخصة»[٢].

قال الدكتور الشيخ يوسف القرضاوي: يعني أنهم باختلافهم أتاحوا لنا فرصة الاختيار بين أقوالهم واجتهاداتهم، كما أنهم سنّوا الاختلاف في القضايا الاجتهادية[٣].

وحينما أراد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور أن يُلزم الناس بآراء الإمام مالك قائلاً له: «قد عزمت أن آمر بكتبك هذه التي صنفتها، فتنسخ، ثم أبعث في كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة، وآمرهم بأن يعملوا بما فيها، ولا يتعدوه إلى غيره. فقال: يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم، وأتوا به من اختلاف الناس فدع الناس، وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم»[٤].

---

(١) علاء الدين علي المتقي بن حسام الهندي. كنز العمال. ج١١، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ص٣٣٥.

(٢) رواه البيهقي في المدخل كما في فيض القدير ج١ ص٢٠٩، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ج٢ ص٨٠ طبعة المنيرية.

(٣) يوسف القرضاوي. الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ص٤٩.

(٤) حجة الله البالغة، للدهلوي. ج١ ص١٤٥ طبعة مصر ١٣٥٢هـ.

إن التعددية المذهبية واختلاف الرأي أمر قائم في تاريخ الأمة وواقعها المعاصر، ولا مناص من الاعتراف به، والتعامل معه، وخاصة في هذا العصر الذي تتوفر فيه الإمكانات والفرص لمختلف الأطرف، فلا بديل عن الاعتراف والاحترام المتبادل إلا طوفان الفتن، ومآسي النزاع والشقاق، والانشغال بالصراعات الداخلية، على حساب مصالح الأمة، وبناء الأوطان.

بَيْدَ أن هناك من يصنّف التعددية المذهبية إلى صنفين: تعددية مقبولة وهي اختلاف المذاهب فيما يرتبط بالمسألة الفقهية، من حيث مباني الاستنباط والاجتهاد، وعلى مستوى الرأي الفقهي.

وتعددية مرفوضة هي ما يرتبط بالاختلاف في المسألة العقدية، في الفروع والتفاصيل المتعلقة بأصول الإيمان، أما الأصول ذاتها، وهي الإيمان بالله تعالى، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، فإنها ـ ولا شك ـ مدار إسلامية الإنسان، فلا يكون مسلمًا من أنكر واحدًا منها.

لكن التفاصيل العقدية المرتبطة بكل واحد من هذه الأصول، والمتفرعة عنها، فإن بعضها كانت محاور بحث ونقاش بدأ منذ عهد الخلافة الراشدة، كالكلام حول مسألة القضاء والقدر، وحكم مرتكب الكبيرة، والأولى بالإمامة والخلافة بعد النبي ﷺ، والتفضيل بين الصحابة، وأمثال ذلك، وما أثير في عهد لاحق مثل مسألة خلق القرآن، والصفات الإلهية، وغيرها، مما تشعب وتوسع البحث فيها،

وتحوّل إلى مدارس واتجاهات لها عناوينها المعروفة في كتب الملل والنحل، وعلم الكلام والفلسفة، كالجبرية والمعتزلة والمرجئة والماتريدية والأشاعرة والشيعة والصوفية والسلفية والأباضية.

وإذا كانت بعض تلك الفرق والمذاهب العقدية قد انحسرت أو تلاشت عناوينها، فإن جمهور الأمة المعاصر تتقاسمه خمسة من العناوين العقدية البارزة، هي : الأشعرية والصوفية والشيعية والسلفية والأباضية.

وقد تتباين الآراء في بعض التفاصيل العقدية داخل هذه المدارس نفسها.

إن التحفظ والتردد في قبول التعددية العقدية لا مبرر له؛ لأن ذات الأسباب المنتجة للاختلاف في المسألة الفقهية هي بواعث الاختلاف في المسألة العقدية.

وأمام واقع التعددية المذهبية عقديًّا وفقهيًّا، لا خيار إلا التعامل مع هذا الواقع بإيجابية تقي الأمة شرور التمزق والفتن، وتخطو بها على طريق الوحدة والوئام، وتعينها على مواجهة التحديات الكبيرة.

إن أي طرف لا يملك الحق في الحكم بإخراج مخالفيه من دائرة الإسلام، ما داموا يقرّون بأصول الإيمان، وأركان الإسلام ويصلّون إلى البيت الحرام.

واعتقاده بأحقية رأيه وصوابيته، يقابله اعتقاد الآخرين ذلك

في رأيهم.

والقول بالاحتكام إلى الكتاب والسنة يعيدنا إلى المربع الأول ذاته، فالجميع يقرّ بمرجعية الكتاب والسنة، لكن الاختلاف ناشئ من الاختلاف في فهم المراد من النص، أو من القبول بصحة ورود النص في السنة. ومعلوم أن وجود الكتاب والسنة لم يحسم الخلاف بين الأمة في عهودها الماضية.

وعلى الذين يتحفّظون الآن في قبول التعددية العقدية، أن يتذكّروا أن التعددية الفقهية التي يسلّمون بها الآن، كانت مرفوضة في كثير من الأوساط في الأزمنة الماضية، وكانت هناك ممانعة من الاعتراف بها، تشبه الممانعة الحاضرة تجاه التعددية العقدية، حيث تنقل كتب التاريخ والتراث الفقهي بعض فتاوى الصراع والتعصب المذهبي بين مذاهب أهل السنة، إلى حدِّ إنزال بعضهم لبعض بمنزلة أتباع الديانات الأخرى من أهل الكتاب، كما ينقل عن قاضي دمشق الحنفي محمد بن موسى البلاساغوني المتوفي سنة ٥٠٦هـ قوله: «لو كانت لي الولاية لأخذت من أصحاب الشافعي الجزية»[١]. وقول فقيه آخر: «لا يجوز تزوج الشافعي بالحنفية، كما لا يجوز تزوج الكتابي بالمسلمة»[٢].

وهناك فتاوى بعدم صحة الصلاة جماعة خلف إمام من مذهب

---

(١) ابن كثير الدمشقي. البداية والنهاية، ج١٢ الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ص١٩١.

(٢) محمد ناصر الدين الألباني. صفة صلاة النبي من التكبير إلى التسليم كأنك تراها، الطبعة السادسة١٣٩١هـ، (بيروت: المكتب الإسلامي)، ص٥٠.

آخر ضمن مذاهب أهل السنة، وإلى عهد قريب كانت تقام في المسجد الحرام أربع جماعات لكل صلاة فريضة للمذاهب الأربعة، قبل أن تتوحد بقرار من الملك عبدالعزيز آل سعود سنة ١٣٤٥هـ، أي قبل ٨٦ عامًا.

وألفت كتب في المفاصلة بين المذاهب السنية ككتاب إمام الحرمين أبي المعالي الجويني الشافعي (مغيث الخلق في ترجيح مذهب الحق) الذي تناول فيه مذهب أبي حنيفة بشكل فظيع[١].

كما أفرد عبدالله بن أحمد بن حنبل فصلاً يقرب من خمسين صفحة في كتابه (السنة) للنيل من الإمام أبي حنيفة ومذهبه[٢].

وحصلت فتن ونزاعات بين مذاهب أهل السنة أدّت إلى حروب وخراب ودمار في البلدان، سجلت حوادثها كتب التاريخ، لكن الأمة تجاوزت تلك الحالة على صعيد العلاقة بين المذاهب الأربعة لأهل السنة، وقامت محلها علاقات احترام ووئام.

فهل نحتاج إلى قرون أخرى من الصراع حتى نقبل التعددية العقدية، كما استغرقنا قرونًا لقبول التعددية الفقهية؟

---

(١) محمد عيد عباسي. بدعة التعصب. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، (عمان: المكتبة الإسلامية)، ص٢٠٧.

(٢) عبدالله بن أحمد بن حنبل. كتاب السنة، تحقيق الدكتور محمد بن سعيد القحطاني، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، الطبعة الثالثة ١٩٩٥م، (الدمام: رمادي للنشر).

ما نريد الوصول إليه هو ضرورة تأكيد الخطاب الوحدوي، على أن الوحدة لا تعني التطابق والتماثل في التفاصيل العقدية، وأن على المسلمين أن يقبل بعضهم بعضًا على ما هم عليه من فروقات عقدية، ضمن الإطار الإسلامي العام المتمثل في أصول الإيمان وأركان الإسلام.

ويبقى باب الحوار مشرعًا، ومجال البحث العلمي متاحًا، لعلماء ومفكري المذاهب، لعرض آرائهم العقدية بلغة البرهنة والاستدلال، كما هو الحال على صعيد الدراسات والبحوث الفقهية، حيث صدرت موسوعات فقهية تحمل وجهات نظر المذاهب الفقهية الثمانية، وتشكل لمنظمة المؤتمر الإسلامي مجمع للفقه الإسلامي، له اجتماعاته المنتظمة، التي يناقش فيها الفقهاء المسلمون بمختلف مذاهبهم القضايا المطروحة للبحث والنقاش.

بقي أن تتطبع العلاقة على صعيد الخلاف العقدي بين أطراف الأمة الإسلامية من أشاعرة وسلفية وصوفية وجعفرية وزيدية وأباضية.

والمقصود بتطبيع العلاقة ليس هو انتزاع الاعتراف من كل طرف بصحة رأي الطرف الآخر، ولا بسحب اعتراضه عليه ومخالفته له، وإنما المقصود نقل الخلاف من ساحة الإيمان والكفر، إلى معادلة الصواب والخطأ، فالمخالف في التفاصيل العقدية ليس كافرًا ولا مبتدعًا، بل هو مسلم مخطئ في رأيه واجتهاده، ولا يؤاخذ بلوازم قوله التي لا يلتزم بها.

ويتفرع على ذلك ضرورة التعارف المباشر بين المدارس العقدية، بالاطّلاع على معتقدات كل طرف من مصادره المعتمدة لديه في المجال العقدي حاضرًا، وضمن الرأي المشهور في ساحته، وليس من خلال مجاميعه الحديثية، أو كتبه التاريخية، أو ما يعبّر عن آراء فردية شاذة في وسطه.

إن المهمة الأساس للخطاب الوحدوي في هذا العصر، هي إقناع ساحة الأمة، بوقف حملات التعبئة والتشهير والإساءة إلى الرموز والمقدسات، بين المذاهب العقدية، واعتماد لغة الطرح الموضوعي، والحوار العلمي، فتلك هي المنهجية التي تطمئن كل الأطراف بواقعية ومصداقية الدعوة إلى الوحدة، وأنها لا تعني الإقرار على الخطأ، كما لا تعني الوصاية والفرض، ولا النزاع والصراع.

تبني المفاهيم الجديدة

الهدف الأساس لخطاب الوحدة هو تصحيح العلاقة بين فئات وأطراف المجتمع الإسلامي، وحمايته من النزاع والشقاق، ليعيش الاستقرار والسلم الداخلي، ويتجه نحو التنمية والبناء، وخدمة المصالح العليا، ومواجهة التحديات الخطيرة.

وقد أفرزت تطورات الحياة البشرية في هذا العصر مفاهيم جديدة، يمكننا الاستفادة منها في تحقيق ذلك الهدف المنشود، حيث تختصر لنا طريق الوصول إليه.

ومن تلك المفاهيم: مفهوم المواطنة، ومفهوم حقوق الإنسان، فقد برز مفهوم المواطنة ومصطلح مواطن بعد الثورة الفرنسية، وهو مفهوم يرتبط بحدود جغرافية، أي بتراب أرض تشترك فيه جماعة من البشر، في ظل دولة تمثلهم، وتنظم تبادل الحقوق والواجبات فيما بينهم، على أساس من القانون والنظام، بعيدًا عن الفروقات والخصوصيات العرقية والدينية.

وانطلاقًا من هذا المفهوم تأسست الدولة الحديثة في أوربا، على أنقاض دولة الكنيسة، وانتشر في العالم نموذج هذه الدولة، وبعد سقوط الخلافة العثمانية في العالم الإسلامي، مطلع القرن العشرين، اتجهت الأوضاع لقيام الدولة القُطْرِيَّة، بعد مدٍّ استعماريٍّ تحكَّم في رسم الحدود الجغرافية لمعظم الدول العربية والإسلامية.

فكل مسلم ينتمي الآن إلى وطن ذي حدود جغرافية، وحكومة سيادية، وفي معظم هذه الأوطان تنوع عرقي قومي، وديني مذهبي.

إن تحقيق مفهوم المواطنة في كل بلد من بلدان المسلمين، يعني سيادة القانون، وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات، ومشاركتهم في إدارة شؤون بلادهم، كما هو الحال في البلدان المتقدمة.

وذلك هو ما يصنع أرضية الوحدة، ويوفّر السلم والاستقرار على الصعيد الوطني.

إن من أهم أسباب النزاعات والخلافات، في بعض البلدان الإسلامية هو غياب المشاركة الشعبية، وسياسات التمييز القومي والطائفي، وحينما تشعر فئة من المواطنين بالتهميش والحرمان والانتقاص من حقوقها، وتكون فئة أخرى في موقعية الاستئثار والاستعلاء، فإن ذلك يدفع إلى النزاع والاضطراب عاجلاً أو آجلاً.

إن أكثر من بلد عربي وإسلامي يعاني من أزمات داخلية بين مكوناته تهدد وحدته واستقراره، وتعوّق التنمية والبناء، وتفتح الباب

أمام الإرادات والأطماع الخارجية.

وقد أصبحت المسألة الطائفية من أبرز عناوين الصراع والشقاق، ومداخل الفتنة، في واقع الأمة المعاصر، ولمعالجة المسألة الطائفية في أي بلد يجب البدء بإقرار المساواة بين المواطنين، ورفع أي تمييز طائفي، وهذا ما يقتضيه مفهوم المواطنة، بأن تنظر الدولة لأبنائها كمواطنين قبل أيِّ شيء آخر، وبغض النظر عن هوياتهم الفرعية.

إلى جانب مفهوم المواطنة، هناك مفهوم حقوق الإنسان، الذي يعني الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية التي تنص على حق كل إنسان في التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فيها، وفي طليعتها حق الحياة والحرية والمساواة وحرية التفكير والمعتقد والتعبير عن الرأي.

إن التزام الحكومات بهذه المواثيق الدولية، والتزام الناس باحترامها تجاه بعضهم بعضًا، يخلق مناخًا للسلم والاستقرار، ويطمئن الناس في علاقاتهم البينية، فيكونون أقدر على التعاون وأقرب إلى الاتحاد.

إن كثيرًا من حالات العدوان والإساءات المتبادلة بين أتباع المذاهب، تمثل مظاهر صارخة لانتهاك حقوق الإنسان، كمصادرة الحريات الدينية والثقافية لأتباع مذهب ما، أو ممارسة التمييز ضدهم بسبب انتمائهم المذهبي.

لذلك يجب أن يتبنى خطاب الوحدة هذه المفاهيم الجديدة، التي تنسجم مع جوهر الدين ومقاصد الشريعة، وتفسح المجال أمام مسيرة

التقريب وتطلعات الوحدة.

كما أنها تمثل لغة عالمية يفهمها إنسان هذا العصر، وتدعمها المؤسسات الدولية، والمناخ العالمي.

وكونها غربية النشأة في صياغاتها القانونية، لا يعني أنها غريبة كمفاهيم على مبادئ الإسلام وتعاليمه، وقد قدّم عدد من علماء الإسلام ومفكريه بحوثًا تأصيلية لهذه المفاهيم، على ضوء هدي الإسلام وتشريعاته، مع الإشارة إلى بعض موارد التحفّظ والاختلاف.

وليس في ديننا ما يمنع الاستفادة من تجارب المجتمعات البشرية، ونتاج تطورات الحياة، فالحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنّى وجدها.

تحديد المواقف

لا تتردد أيُّ شخصية أو جهة إسلامية في الحديث عن مبدأ الوحدة وضرورتها شرعًا وعقلاً، وفي ذمِّ الفرقة والنزاع وضررها على الدين والحياة.

فعلى هذا المستوى من العمومية لا يكاد يتميّز خطاب ديني عن آخر، ولا تستطيع التصنيف بين خطاب وحدوي وآخر تمزيقي.

لكن المشكلة تمكن فيما بعد هذا العنوان من تحديد لمفهوم الوحدة، وآليات تحققها، ومصاديق تجسيدها.

إذ كلما اقتربت من تحديد المواقف العملية على أرض الواقع، واجهتك العراقيل والعقبات، المتمثلة في الشروط والاستثناءات، المنبثقة من واقع المعادلات السياسية والاجتماعية القائمة.

وهذا ما ينعكس على الخطاب الوحدوي بدرجات متفاوتة، حيث يفقد بعضه الجرأة والوضوح في تحديد المواقف العملية التي تتحقق

بها الوحدة في الواقع الخارجي.

إن تحديد المواقف، وإنتاج الثقافة الداعمة لها، وتعبئة جماهير الأمة باتجاهها، هو ما ينقل الخطاب الوحدوي من مستوى الشعار والتنظير، إلى عالم الفعل والواقع.

ولعل من أهم ما يجب تحديده هي المواقف التالية:

أولاً: الموقف تجاه التعددية المذهبية العقدية والفقهية، حيث لا مصداقية لأي طرح وحدوي يقوم على إلغاء أي طرف من أطراف الأمة، أو يشترط تنازل الآخرين عن معتقداتهم ومتبنياتهم، بعد التسليم بأصول الإيمان وأركان الإسلام. فلا بد من الإعلام الصريح بقبول الآخرين ضمن دائرة الإسلام والأمة.

ثانيًا: رفض الإساءة للرموز المحترمة عند أي مذهب من المذاهب، فإن الاختلاف في تقويم شخصيات السلف، وتحليل أحداث العهود الإسلامية الأولى، داخل ضمن حق الاختلاف في المعتقدات والقناعات، ومقبول في إطار البحث العلمي، لكنه لا يبرر لأي طرف التعدي والإساءة لرموز الطرف الآخر.

ثالثاً: إدانة التمييز الطائفي في أي بلد ومجتمع إسلامي، فلا يصح السكوت على سياسات التمييز التي تمنع أتباع أي مذهب إسلامي من ممارسة شعائرهم الدينية المذهبية، أو تحرمهم

من التمتع بحقوقهم الوطنية.

رابعًا: تشجيع حالة التواصل والاندماج الاجتماعي بين أبناء الأمة على اختلاف مذاهبهم، وتجاوز واقع القطيعة والفصل، في النشاط العلمي والثقافي والإعلامي والسياسي والاجتماعي، وتجريم أي تحريض على الكراهية والبغضاء.

أرى أن على الخطاب الوحدوي تبني مثل هذه المواقف، والدعوة إلى تحققها، والدفع باتجاه المبادرات العملية التي تعززها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

متابعات إعلامية



في ختام مؤتمر الاجتهاد

علماء: الخطاب الإسلامي يواجه أزمة ولا بد من أنسنته وعولمته[1]

الدوحة ـ محمد عزام

اتفق علماء شرعيون ومفكرون إسلاميون على أن الخطاب الإسلامي يواجه أزمة ويحتاج إلى «أنسنته» وتوجيهه للعالم بأكمله.

وأكد العلماء المشاركون في ختام مؤتمر الاجتهاد في الخطاب الإسلامي ـ الذي نظمته كلية الدراسات الإسلامية بجامعة قطر بالاشتراك مع كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمؤسسة قطر ـ أن أهم مشاكل الخطاب تتركز في تباين رؤية القائمين عليه، وصياغته، ومنهجه، ومستوى التحليل به، واستقلاله عن السلطة، والتنظيمات السرية، بالإضافة إلى طائفية بعض القائمين عليه وتشددهم المذهبي.

---

(١) جريدة العرب القطرية العدد ٧٩٨٩ الصادر يوم الثلاثاء ١٣/ ٥/ ١٤٣١هـ الموافق ٢٧/ ٤/ ٢٠١٠م.

ودعا المفكرون إلى إنهاء واقع الانقسام الذي يعاني منه الخطاب، وسياسات التمييز، ومعارك الخلافات، وعواصف الفتن، والربط بين الفقه والتربية لدى القائمين على الخطاب و«أنسنته» عبر فقه المقاصد.

ودعا الدكتور منذر قحف في بداية جلسة أمس إلى عولمة نظام التمويل الإسلامي، وتقديمه إلى العالم كأنه أسلوب تمويل إنساني عام يتألف من قواعد ينظمها أهداف محددة تربطها بالجوانب الاقتصادية والحياة العامة حتى يتحول إلى منظومة عالمية تصلح لكل الناس، وهو يتناسب مع رؤية الإسلام التي تقوم على أنه رحمة للعالمين.

ووصف قحف البنوك الإسلامية بالاحتكارية، نظرًا لأنها تفرض على زبائنها نظامًا بنكيًّا محمّلاً بالعمولات بشكل يفوق البنوك التقليدية، كما أنها تفرض أسعارها على عملائها قائلاً: «المصارف الإسلامية ليست هي الاقتصاد الإسلامي».

وعن نظام الأوقاف قال قحف: «إن الأوقاف صنعها المسلمون للتخلص من سيطرة السلطة، لكننا أهديناها مرة أخرى للسلطات»، وطالب بفقه لإدارة الأوقاف لصون مصالح الأمة ودعم استقلال قرارها وخطابها عن الحكام.

وقال الدكتور حسن الصفار (باحث): «إن خطاب الوحدة المعاصر يواجه عدداً من التحديات الخطيرة التي تتمثل في تداعيات واقع الانقسام، وسياسات التمييز، ومعارك الخلافات، وعواصف

الفتن والانتشار الواسع لخطاب التعبئة والشحن الطائفي، حيث لم يعد مجرد خطبة في مسجد أو حسينية، ولا مجرد كتاب مطبوع، بل أصبح إعلاماً عابراً للقارات، عبر شاشات القنوات الفضائية، ومواقع الشبكة العنكبوتية، وخدمات الهواتف النقالة وضعف استجابة خطاب الوحدة لدواعي التجديد والتطوير، فمعظمه يعاني من السكونية والجمود في المضامين التي يتبناها، والأساليب التي يستخدمها، وفي مستوى الفاعلية، وإمكانات التأثير».

وأكد الصفار أن خطاب الوحدة يعاني قصوراً كبيراً في جانبي الكمّ والكيف، وقال: «في مقابل مئات المؤسسات والمنابر الإعلامية والثقافية المنتجة للشحن الطائفي، والمروجة لاتجاهات التعصب المذهبي، لا تكاد تجد سوى عدد محدود من المؤسسات المهتمة بالخطاب والشأن الوحدوي، ومن بين عشرات الآلاف من علماء الدين والمنتسبين للحالة الدينية من الخطباء والدعاة، قد لا نجد منهم إلا عشرات الأفراد ممن يحملون همّ نشر خطاب الوحدة، ومواجهة ثقافة الخلاف والشقاق، ولو رصدنا حركة الكتاب ونشر المقالات، لوجدنا أن مؤشر إنتاج وانتشار الكتابات الطائفية المذهبية هو الأعلى، قياساً إلى النسبة المنخفضة من الكتابات الداعية إلى الوحدة والتآلف».

وطالب الصفار بمؤسسات أهلية، تُعنى بنشر ثقافة الوحدة والتسامح، وتقود مبادرات لإطفاء الحرائق، وتشجيع الحوار بين مختلف الأطراف، خدمة للاستقرار والسلم الاجتماعي».

وحذر الصفار من أن الخطاب الطائفي يتحدث بنبرة أعلى، وثقة أقوى، بينما يتسم معظم الخطاب الوحدوي بدرجة كبيرة من الخجل والحياء، وقال: «على صعيد المقارنة بين مستوى أداء الخطابين، فإن الخطاب الطائفي يمتلك من قدرة على التأثير في الجمهور، وإثارة مشاعره وعواطفه، ودفعه إلى أتون الفتن ومعارك الصراع أكبر ، بينما يكاد يقتصر التفاعل مع الخطاب الوحدوي على مستوى نخبوي محدود، مما يستدعي البحث في بنية الخطاب الوحدوي، وأساليب تخاطبه مع جماهير الأمة، ومدى قدرته على إثارة العواطف الإيجابية، والمشاعر البناءة، في أعماق نفوس أبناء الأمة، لصالح اتجاهات الوحدة، ومواقف السلم والوئام».

وأشار الصفار إلى أن الهدف الأساس لخطاب الوحدة هو تصحيح العلاقة بين فئات وأطراف المجتمع الإسلامي، وحمايته من النزاع والشقاق، ليعيش الاستقرار والسلم الداخلي، ويتجه نحو التنمية والبناء، وخدمة المصالح العليا، ومواجهة التحديات الخطيرة.

ودعا الصفار إلى تبني مفهوم المواطنة، ومفهوم حقوق الإنسان، للقضاء على عناوين الصراع والشقاق، ومداخل الفتنة، في واقع الأمة المعاصر، ولمعالجة المسألة الطائفية عبر إقرار المساواة بين المواطنين، ورفع أي تمييز طائفي، وهذا ما يقتضيه مفهوم المواطنة، بأن تنظر الدولة لأبنائها كمواطنين قبل أي شيء آخر، وبغض النظر عن هوياتهم الفرعية.

وأكد الصفار أن الخطاب الوحدوي يحتاج إلى تحديد الموقف تجاه التعددية المذهبية العقدية والفقهية، حيث لا مصداقية لأي طرح وحدوي يقوم على إلغاء أي طرف من أطراف الأمة، أو يشترط تنازل الآخرين عن معتقداتهم ومتبنياتهم، بعد التسليم بأصول الإيمان وأركان الإسلام. فلا بد من الإعلام الصريح بقبول الآخرين ضمن دائرة الإسلام والأمة، بالإضافة إلى رفض الإساءة للرموز المحترمة عند أي مذهب من المذاهب، قائلاً: «الاختلاف في تقويم شخصيات السلف وتحليل أحداث العهود الإسلامية الأولى، داخل ضمن حق الاختلاف في المعتقدات والقناعات، ومقبول في إطار البحث العلمي، لكنه لا يبرر لأي طرف التعدي والإساءة لرموز الطرف الآخر».

ودعا الصفار إلى إدانة التمييز الطائفي في أي بلد ومجتمع إسلامي، وقال: «لا يصح السكوت على سياسات التمييز التي تمنع أتباع أي مذهب إسلامي من ممارسة شعائرهم الدينية المذهبية، أو تحرمهم من التمتع بحقوقهم الوطنية».

وشدد على ضرورة تشجيع حالة التواصل والاندماج الاجتماعي بين أبناء الأمة على اختلاف مذاهبهم، وتجاوز واقع القطيعة والفصل في النشاط العلمي والثقافي والإعلامي والسياسي والاجتماعي، وتجريم أي تحريض على الكراهية والبغضاء.

أما الدكتور سيف عبدالفتاح ـ أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ـ فركز على مفهوم الحكم الصالح الرشيد، وعلاقته بمفهوم

الخطاب الإسلامي.

وأشار عبدالفتاح إلى أن الحكم الرشيد يرتبط بنموذج الحكم والأصول الشورية المتبعة ومعايير المساءلة والشفافية، بما يطور من العلاقة بين الدولة وأفراد المجتمع، ويتم استلهامه في صياغة معاني الشرعية والمرجعية والواقعية والفاعلية في الخطاب الإسلامي.

ودعا عبدالفتاح إلى الربط بين الفقه والتربية، وتحليل النصوص التراثية لتطوير الخطاب، حتى نصل إلى عمل قاموس للحكم الراشد.

وقال الدكتور حاتم القرنشاوي عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في ختام الجلسة: «إن الخطاب الإسلامي يعاني من أزمة بسبب تباين رؤى مقدميه، كما أننا نحتاج إلى حوار داخل كل مذهب لتوحيده وحوار بين المذاهب».

وأشار إلى أن بعض المفكرين أشاروا إلى أن الخطاب حصر نفسه في التفصيلات وفصل نفسه عن القضايا العامة قائلاً: «داخل الخطاب هناك من يؤمنون بالتفاعل مع الحياة العامة، وهناك من يرفضون ويحبذون الانفصال».

وقال الدكتور حسن حنفي أستاذ الفلسفة في جامعة القاهرة في ختام كلمته: «إن لغة الخطاب الإسلامي لم تعد قادرة على التفاعل مع تحديات العصر». ودعا إلى صياغة خطاب إسلامي مزود بالبراهين والحجج ومستقل على السلطة والتنظيمات السرية.

أما الدكتور سلطان الهاشمي فقال: «إن أزمة الخطاب تتركز بين العلماء والدعاة العاملين والعلماء المنظرين، لأن المنظرين لا يستطيعون تشخيص الواقع بخلاف العلماء العاملين». ودعا إلى التعاون بين الاثنين لمصلحة الأمة.

يذكر أن المؤتمر نظم بالتعاون بين كلية الدراسات الإسلامية عضو مؤسسة قطر التعليمية، وكلية الشريعة والدراسات بجامعة قطر، للعمل على تقريب الفجوة بين العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة، والعلوم الشرعية التي تهتم بالاجتهاد الفقهي.



أكد أن لا مصداقية لأي طرح وحدوي يشترط تنازل الآخرين عن معتقداتهم

رجل دين شيعي سعودي يدين سياسات التمييز الطائفي ويطالب بالتصدي لها[1]

لندن: «القدس العربي»

أدان رجل الدين الشيعي السعودي الشيخ حسن الصفار سياسات التمييز الطائفي في البلدان العربية داعيًا إلى معالجة المسألة الطائفية عبر إقرار المساواة ورفع كافة أشكال التمييز بين المواطنين.

وقال الصفار ضمن مشاركته في أعمال مؤتمر الاجتهاد في الخطاب الإسلامي الذي اختتم في العاصمة القطرية مؤخرًا: «لا يصح السكوت على سياسات التمييز التي تمنع أتباع المذاهب الإسلامية من ممارسة شعائرهم الدينية المذهبية أو تحرمهم من التمتع بكافة حقوقهم الوطنية».

---

(١) جريدة القدس العربي العدد ٦٤٩٨ الصادر يوم الجمعة ١٦ جمادى الأولى ١٤٣١هـ الموافق ٣٠ أبريل ٢٠١٠م.

ووسط حضور علمائي واسع من مختلف المذاهب الإسلامية حذر الصفار من مغبة استمرار رجال الدين في الشحن الطائفي عبر استغلال المنابر الدينية ـ حسبما ذكرت شبكة «راصد» الشيعية السعودية الإخبارية.

وأوضح بأن الهدف الأساس لخطاب الوحدة هو تصحيح العلاقة بين فئات وأطراف المجتمع الإسلامي، وحمايته من النزاع والشقاق، ليعيش الاستقرار والسلم الداخلي، ويتجه نحو التنمية والبناء، وخدمة المصالح العليا، ومواجهة التحديات الخطيرة.

وأضاف: «لا مصداقية لأي طرح وحدوي يشترط تنازل الآخرين عن معتقداتهم ومتبنياتهم.. لابد من الإعلان الصريح بقبول الآخرين ضمن دائرة الإسلام والأمة».

وشدّد في السياق نفسه على رفض الإساءة لرموز المذاهب الأخرى.

وقال: «الاختلاف في تقويم شخصيات السلف وتحليل أحداث العهود الإسلامية الأولى داخل ضمن حق الاختلاف في المعتقدات والقناعات، ومقبول في إطار البحث العلمي، لكنه لا يبرر لأي طرف التعدي والإساءة لرموز الطرف الآخر».

وضمن ورقة قدمها للمؤتمر الذي افتتح بكلمة من الشيخ يوسف القرضاوي قال الصفار: «إن قلة من رجال الدين مهتمة بالخطاب الوحدوي فيما الغالبية لازالت تدفع باتجاه الشحن الطائفي

والتعصب المذهبي».

مضيفًا القول أن من بين عشرات الآلاف من علماء الدين والخطباء والدعاة «لا نجد منهم إلا عشرات الأفراد يتبنون همّ نشر خطاب الوحدة».

وانتقد الخطاب الديني المتسم بالتقليدية والجمود والسكونية في مقابل خطاب التعبئة والشحن الطائفي الذي أصبح إعلامًا عابرًا للقارات على حد تعبيره.

وقال الصفار: «إن الخطاب الطائفي يتحدث بنبرة أعلى فيما يتسم معظم الخطاب الوحدوي بدرجة كبيرة من الخجل والحياء».

وأعرب عن اعتقاده بأن الخطاب الطائفي يمتلك قدرة أكبر على التأثير في الجمهور وإثارة مشاعرهم والزج بهم في أتون الفتن ومعارك الصراع.

وطالب في مقابل ذلك بتشكيل مؤسسات أهلية تُعنى بنشر ثقافة الوحدة والتسامح وتقود مبادرات وأد الفتن وإطفاء الحرائق وتشجيع الحوار بين المختلفين لتعزيز الاستقرار والسلم الاجتماعي.

ويأتي المؤتمر الذي نظمته كلية الدراسات الإسلامية بجامعة قطر على مدى ثلاثة أيام في سياق تقريب الفجوة بين العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة والعلوم الشرعية التي تهتم بالاجتهاد الفقهي من جهة أخرى.



المصادر

١. حيدر حب الله. مسألة المنهج في الفكر الديني.

٢. محمد بن جرير الطبري. تاريخ الطبري، الطبعة الخامسة ١٤٠٩هـ، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٣. الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد، (بيروت:دار الكتب العلمية).

٤. علاء الدين علي المتقي بن حسام الهندي. كنز العمال. الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ، (بيروت: مؤسسة الرسالة).

٥. ابن عبد البر. جامع بيان العلم، طبعة المنيرية.

٦. يوسف القرضاوي. الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ (بيروت: مؤسسة الرسالة).

٧. حجة الله البالغة، للدهلوي. طبعة مصر ١٣٥٢هـ.

٨. ابن كثير الدمشقي. البداية والنهاية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، (بيروت: دار الكتب العلمية).

٩. محمد ناصر الدين الألباني. صفة صلاة النبي من التكبير إلى التسليم كأنك تراها، الطبعة السادسة١٣٩١هـ، (بيروت: المكتب الإسلامي).

١٠. محمد عيد عباسي. بدعة التعصب.الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، (عمان: المكتبة الإسلامية).

الفهرس

عنوان المؤلف

المملكة العربية السعودية
ص.ب: ١٣٢٢ القطيف ٣١٩١١
هاتف: ٨٥٥٥٢١٠ ٣ ٩٦٦+
فاكس: ٨٥١٢٦٠٠ ٣ ٩٦٦+
الموقع على الإنترنت: www.saffar.org
البريد الألكتروني: office@saffar.org